الصباح الاقتصادية
AL-SABAH
www.alsabahpress.com Alsabah Media
No. 5229 | الخميس | 22 محرم 1447 هـ | 17 يوليو 2025 م | السنة الثامنة عشرة

دشنت خدمة رقمية جديدة

الكويت تطلق التسجيل الإلكتروني لضريبة الشركات متعددة الجنسيات

تسهيل الامتثال الضريبي في 4 خطوات لتسجيل الشركات إلكترونياً

تطوير منظومة الخدمات الرقمية بما يسهم في تعزيز كفاءة العمل المؤسسي

أعلنت وزارة المالية أمس الأربعاء إطلاق خدمة التسجيل الإلكتروني للشركات الخاضعة لقانون الضريبة على الكيانات متعددة الجنسيات وذلك عبر موقعها الالكتروني الرسمي في إطار التزامها بتطبيق أحكام القانون رقم «157» لسنة 2024 وتعزيز التحول الرقمي في تقديم الخدمات.

وقالت الوزارة في بيان صحفي إن هذه الخدمة تهدف إلى تسهيل إجراءات تسجيل الشركات الخاضعة للقانون وفقا لنص المادة «75» «تسجيل المكلف من تلقاء نفسه» من اللائحة التنفيذية للقانون وذلك من خلال تمكينها من استكمال الإجراءات إلكترونيا عبر الموقع الإلكتروني الرسمي لوزارة المالية.

وأوضحت أن التسجيل يتم عبر أربع خطوات الأولى هي الدخول على موقع وزارة المالية من خلال الرابط «www.mof.gov.kw» والثانية فهي اختيار «ضريبة الشركات والمؤسسات» من القائمة الرئيسية أو الضغط على «الخدمات الضريبية الإلكترونية» ضمن قائمة الخدمات الإلكترونية لوزارة المالية والتي تنقل المستخدم إلى الرابط: «www.mof.gov.kw/TCRS_Public».

وأضافت أن الخطوة الثالثة هي إدخال اسم المستخدم وكلمة المرور في حال وجود حساب مفعل للشركة أو الضغط على «انشاء حساب» في حال عدم توفر حساب أما الخطوة الرابعة بعد تسجيل الدخول فهي اختيار الخدمة المطلوبة وتقديم طلبات التسجيل.

وأكدت الوزارة في بيانها الحرص على تطوير منظومة الخدمات الرقمية بما يسهم في تعزيز كفاءة العمل المؤسسي ورفع مستوى الالتزام بالتشريعات الضريبية في دولة الكويت.

وزارة المالية الكويتية أطلقت خدمة التسجيل الإلكتروني للشركات

شركات «تحصيلات» و«أركان» و«ديجتس» و«وثاق» الأكثر ارتفاعا

بورصة الكويت تغلق تعاملاتها على انخفاض مؤشرها العام 54. 79 نقطة

شركات «اكتتاب» و«بترولية» و«الأولى» و«امتيازات» الأكثر انخفاضا

أغلقت بورصة الكويت تعاملاتها أمس الأربعاء على انخفاض مؤشرها العام 54. 79 نقطة أي بنسبة 92. 0 في المئة ليبلغ مستوى 00. 8528 نقطة وتم تداول 8. 901 مليون سهم عبر 39703 صفقات نقدية بقيمة 136 مليون دينار كويتي «نحو 7. 444 مليون دولار أمريكي».

وارتفع مؤشر السوق الرئيسي 07. 26 نقطة أي بنسبة 35. 0 في المئة ليبلغ مستوى 51. 7399 نقطة من خلال تداول 4. 737 مليون سهم عبر 29465 صفقة نقدية بقيمة 6. 78 مليون دينار «نحو 257 4. 57 مليون دينار «نحو 7. 187 مليون دولار».

وفي موازاة ذلك انخفض مؤشر «رئيسي 50» بواقع 97ر2 نقطة أي بنسبة 04. 0 في المئة ليبلغ مستوى 11. 7424 نقطة من خلال تداول 4. 520 مليون سهم عبر 17791 صفقة نقدية بقيمة 53 مليون دينار «نحو 3. 173 مليون دولار».

وكانت شركات «تحصيلات» و«أركان» و«ديجتس» و«وثاق» الأكثر ارتفاعا فيما كانت شركات «اكتتاب» و«بترولية» و«الأولى» و«امتيازات» الأكثر انخفاضا

تداول 8. 901 مليون سهم عبر 39703 صفقات نقدية بقيمة 136 مليون دينار

مليون دولار».

كما انخفض مؤشر السوق الأول 84. 109 نقطة أي بنسبة 18. 1 في المئة ليبلغ مستوى 98. 9230 نقطة من خلال تداول 4. 164 مليون سهم عبر 10238 صفقات بقيمة

بحسب إحصائية إدارة التسجيل العقاري والتوثيق

وزارة العدل: تداول 102 عقار بقيمة 139 مليون دينار خلال أسبوع

عقود «الاستثماري» جاءت ثانيا بتداول 33 عقارا بقيمة 8. 24 مليون دينار

وزارة العدل

أظهرت إحصائية إدارة التسجيل العقاري والتوثيق في وزارة العدل أمس الأربعاء تداول 102 عقد عقاري في البلاد خلال أسبوع بقيمة إجمالية بلغت حوالي 139 مليون دينار كويتي «نحو 458 مليون دولار أمريكي».

وقالت الإحصائية المنشورة على الموقع الإلكتروني للوزارة عن تداولات الأسبوع «ما بين 6 و 10 يوليو الماضي» إن عقود العقار الخاص جاءت في الصدارة بـ56 عقارا بقيمة 8. 21 مليون دينار «نحو 9. 71 مليون دولار».

وأضافت أن عقود العقار الاستثماري جاءت ثانيا بتداول 33 عقارا بقيمة 8. 24 مليون دينار «نحو 8. 81 مليون دولار» فيما شهد العقار التجاري 13 صفقة بـ5. 93 مليون دينار «حوالي 5ر308 مليون دولار».

وحول التوزيع الجغرافي أوضحت أنه جرى تداول 9 عقود بالعقار الخاص وعقد استثماري في محافظة العاصمة فيما تم تداول 13 عقارا خاصا و7 عقود استثمارية وثلاث عقود تجارية في محافظة حولي في حين شهدت محافظةر الفروانية تداول 8 عقود بالخاص وثلاثة عقود استثمارية.

وأشارت الى أن محافظة «مبارك الكبير» شهدت تداول عقد وحيد في «الخاص» و10 عقود في الاستثماري في حين جرى تداول 19 عقارا خاصا في الأحمدي و12 عقدا استثماريا و10 عقود تجارية بينما اقتصرت تداولات محافظة الجهراء على ست عقود في العقار الخاص.

تدعم الاستدامة والكفاءة وتسخر الذكاء الاصطناعي

«المالية» الإماراتية تطلق دورة الميزانية 2027-2029 في تحول إستراتيجي لتمكين الجهات الحكومية وتحقيق رؤية «2031»

مكتوم بن محمد: الميزانية محرك للأهداف الوطنية الكبرى وتعزيز التنافسية العالمية

أولويات وطنية طموحة واستثمار في التعليم والصحة والمنافع الاجتماعية

900 مليار درهم ميزانية إجمالية وأصول حكومية متنامية والإمارات ترسخ قواعد الحوكمة المالية

محمد بن هادي الحسيني: رؤية مرنة تعزز كفاءة الأداء الحكومي بالذكاء الاصطناعي

وزارة المالية الإماراتية

أطلقت وزارة المالية دورة الميزانية العامة للاتحاد للأعوام 2027–2029، في خطوة جديدة ضمن مسيرة التطوير المستمر للمنظومة المالية الحكومية في الدولة، بما يعزز الاستدامة المالية ويواكب توجهات القيادة الرشيدة نحو مستقبلٍ أكثر مرونة وابتكاراً، لتشكّل هذه الدورة امتداداً لتطور الميزانية العامة من مجرد أداة تخطيط سنوية إلى أداة استراتيجية متقدمة تسهم في تمكين الجهات الاتحادية من تحقيق أهدافها بكفاءة وفعالية.

جاء ذلك بالتزامن مع إطلاق صاحب السموّ الشيخ محمد بن راشد آل مكتوم، نائب رئيس الدولة رئيس مجلس الوزراء حاكم دبي، رعاه الله، دورة التخطيط الاستراتيجي الجديدة للحكومة الاتحادية «نحو تحقيق رؤية نحن الإمارات 2031»، بما يعكس التزام الحكومة بتكامل الجهود وتعزيز التنسيق لتحقيق مستهدفات الدولة المستقبلية.

وأكد سموّ الشيخ مكتوم بن محمد بن راشد آل مكتوم، النائب الأول لحاكم دبي، نائب رئيس مجلس الوزراء وزير المالية، أن دورة الميزانية 2027–2029 تمثل ركيزة أساسية في مسيرة تطوير المالية العامة للدولة، ضمن نهج حكومي يرتكز على الاستباقية والمرونة والتكامل بين السياسات.

وأشار سموّه إلى أن وزارة المالية تعمل على إعادة صياغة دور الميزانية من كونها إطاراً لتخصيص الموارد، إلى محرك لتحقيق الأهداف الوطنية الكبرى، بما في ذلك تعزيز التنافسية العالمية، وتسريع التحوّل الرقمي، وترسيخ مكانة الدولة كمركز مالي عالمي متقدم.

وأضاف: «إن تحقيق مستهدفات مئوية الإمارات 2071 يتطلّب منظومة مالية قادرة على مواكبة المتغيرات المتسارعة إقليمياً ودولياً، وتوجيه الإنفاق الحكومي نحو فرص المستقبل. ولذلك، فإن الوزارة تستثمر في أدوات ذكية، ونماذج تحليلية متقدمة، تدمج بين الكفاءة المالية وجودة الأثر، وتدعم بناء قرارات قائمة على البيانات، ومبنية على أولويات الدولة التنموية والاقتصادية والمجتمعية... رؤيتنا أن تكون الميزانية الاتحادية أداة استراتيجية للجاهزية المستقبلية، تعزز استدامة النمو، وترتقي بالخدمات الحكومية إلى آفاق غير مسبوقة».

أولويات وطنية طموحة

ويأتي هذا الإطلاق بعد أربع دورات استراتيجية متتالية، بلغت خلالها الميزانية الإجمالية للاتحاد نحو 900 مليار درهم، وارتكزت على أولويات وطنية طموحة، كما نجحت الوزارة خلال هذه الفترة في إرساء قواعد راسخة للحوكمة المالية، من خلال تعزيز البنية التشريعية والتنظيمية، وتوسيع الشراكات الدولية، وتطوير أنظمة مالية رقمية متقدمة، والمحافظة على مستويات مستقرة للدين العام المحلي الذي بلغ 62.1 مليار درهم فقط بنهاية يونيو 2025، إلى جانب نمو أصول الحكومة الاتحادية لتصل إلى نحو 464.4 مليار درهم بنهاية عام 2024، في دلالة واضحة على قوة الوضع المالي للدولة.

وتضع دورة الميزانية 2027–2029 في مقدمة أولوياتها القطاعات التي تمس حياة المواطنين والمقيمين بشكل مباشر، مثل التعليم، والرعاية الصحية، والمنافع الاجتماعية، والخدمات الحكومية الأساسية المرتبطة بها، وتعكس هذه الدورة، رؤية متجددة ترتكز على تمكين الجهات الحكومية من تقديم خدمات عالية الجودة بكفاءة ومرونة.

ويُعد تعزيز الاستثمار في هذه القطاعات الحيوية خطوة جوهرية في مسيرة التنمية الوطنية المستدامة، ودعماً رئيسياً لتحقيق مستهدفات «مئوية الإمارات 2071»، إذ تواكب الدورة الجديدة تطلعات المجتمع وتوجهات الدولة من خلال توجيه الموارد بما يحقق أقصى أثر تنموي واجتماعي واقتصادي، مدعومة بأدوات رقمية وذكاء اصطناعي يعززان دقة التخطيط وسرعة الإنجاز وجودة الخدمات.

رفع الكفاءة المؤسسية

بدوره، أكد معالي محمد بن هادي الحسيني، وزير دولة للشؤون المالية، أن دورة الميزانية 2027–2029 تنطلق من قاعدة راسخة من الإنجازات المالية، وبرؤية أكثر مرونة ترتكز على التمكين الحكومي والتكامل بين الاستراتيجية ومؤشرات الأداء، وتسخر الذكاء الاصطناعي كأداة فاعلة لدعم التنمية المستدامة، موضحاً أن الوزارة تعمل على تحويل الميزانية من مجرد أداة مالية إلى أداة استراتيجية مرنة، تمكّن الجهات الحكومية من رفع كفاءتها، وتعزز جودة الأداء الحكومي، وتدعم تحقيق رؤية «مئوية الإمارات 2071».

وأضاف معاليه: «إن التحولات النوعية التي شهدتها الوزارة في السنوات الأخيرة لم تقتصر على الجانب التشريعي والرقمي، بل شملت إعادة تصميم شاملة لتجربة إعداد الميزانية، تمثلت في تقليص خطوات الإعداد من 50 إلى 10 خطوات فقط، واختصار دورات الشراء الحكومية من 60 يوماً إلى أقل من 6 دقائق، ما يشكل قفزة حقيقية في تسريع الأداء ورفع الكفاءة المؤسسية. إن وزارة المالية لم تعد جهة إشرافية فحسب، بل أصبحت جهة مُمكنة، تسهم في تعزيز جاهزية الجهات الاتحادية وتمكينها من أداء دورها بكفاءة وابتكار، ضمن منظومة رقمية متكاملة، تضع رضا المتعامل وجودة الإنجاز في مقدمة الأولويات».

رؤية استشرافية

تمثل دورة الميزانية الجديدة للاتحاد 2027–2029 نقلة نوعية نحو إدارة مالية ذكية، حيث تعتمد على أدوات حديثة ومنهجيات استباقية، تقوم على التكامل بين الأداء والنتائج، وتُسخّر تقنيات الذكاء الاصطناعي لدعم اتخاذ القرار وتخصيص الموارد بدقة أعلى، فقد أصبح التخطيط المالي اليوم أكثر من مجرد تقديرات رقمية، بل منظومة ذكية تقدم سيناريوهات تنبؤيه، ما يسهم في تسريع الإنجاز وتكامل العمليات، ويُمكن من الوصول إلى بيانات دقيقة وموحّدة ويدعم سرعة وكفاءة اتخاذ القرار المالي.

وبهذا التوجه، تصبح الميزانية أداة تمكينية تدعم الكفاءة التشغيلية، وتعزز الاستدامة المالية، وترسّخ مكانة دولة الإمارات كنموذج عالمي في تطوير المالية العامة.